



الريادة للمحاسبة
والتدقيق والاستشارات المالية

جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين

غزة - فلسطين

**البيانات العالية وتقرير مدقق
الحسابات العالية المستقل**

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الفهرس

رقم الصفحة	البيان	م
2	الفهرس	1
6-3	تقرير مدقق الحسابات	2
7	بيان المركز المالي	3
8	بيان قائمة الدخل	5
9	التدفقات النقدية	4
19-10	الإيضاحات	6

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة / أعضاء الجمعية العمومية ،،،،،،،،،،،،،،،، المحترمين

الجمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية

فلسطين - خانيونس

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية للجمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين - غزة - المبيّنة في الصفحات من 7 إلى رقم 19، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023، وكل من بيان الأنشطة والتغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية والذي يشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للجمعية كما في 31 ديسمبر 2023، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية ولمتطلبات قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000 وقرار وزارة الداخلية رقم (2009/6م) بشأن اعتماد النظام المالي والمطبق في المناطق الفلسطينية (قطاع غزة).

أمور أخرى:

إن الأرصدة الافتتاحية مدققة من قبل مدقق حسابات آخر حيث أصدر تقرير غير متحفظ بتاريخ 24 فبراير 2022م.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية. نحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات



الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية وأننا قد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفّر أساساً لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية:

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي بحسب حكمنا المهني كانت الأكثر أهمية بالنسبة لتدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية، ولقد تم معالجة الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا حول تلك القوائم المالية، وإننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

معلومات أخرى:

إن الإدارة مسنولة عن المعلومات الأخرى، والتي تتكون من تقرير الإدارة وتقرير لجنة التدقيق بالدائرة المختصة بوزارة الداخلية وأي معلومات أخرى مطلوبة بموجب قانون الجمعيات والقوانين ذات الصلة الأخرى، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات والتي من المتوقع أن تصبح متاحة لنا بعد ذلك التاريخ.

لا تتضمن المعلومات الأخرى القوائم المالية وتقريرنا حولهما، كما إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، حيث إننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بهذا الشأن.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا أن نقوم بقراءة المعلومات الأخرى، ومن خلال ذلك نقوم بتقدير فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بالتدقيق، أو إذا احتوت على أخطاء جوهريّة، استناداً للعمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، وإذا توصلنا إلى أنه يوجد أخطاء جوهريّة في المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك الحقيقة وليس لدينا أي ملاحظات حولها.

مسئوليات الإدارة عن القوائم المالية:

إن الإدارة مسنولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للسياسات المحاسبية ومتطلبات قانون الجمعيات في فلسطين، وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها



الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة من احتيال أو عن خطأ.

في إعداد القوائم المالية فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح حيثما كان مناسباً عن المسائل ذات الصلة بقدرة الجمعية على الاستمرار وعن استخدام أساس مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن الإدارة تقصد تصفية الجمعية أو وقف العمليات أو ليس لديها أي بدائل حقيقية إلى القيام بذلك، كما إن الإدارة مسؤولة عن الإشراف على عملية التقارير المالية.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا الفني.

إن التأكيد المعقول هو إعطاء مستوى عالٍ من الثقة، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً أي خطأ جوهري، إن وجد.

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو بالمجموع، يمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه القوائم المالية كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نحن نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى أننا نقوم أيضاً بـ:

- تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية وتقييمها، سواء أكانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.
- إن الخطر من عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أكبر من الخطر الناتج عن عدم كشف الخطأ المرتكب، حيث إن الاحتيال قد يشتمل على: التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سواء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية.



الريادة للمحاسبة والتدقيق والاستشارات المالية

• الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الجمعية.

• الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية، واستناداً لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الجمعية على الاستمرار كمؤسسة مستمرة، وإذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإننا مطالبون أن نلفت انتباه الإدارة في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فسنقوم بتعديل رأينا.

إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا، ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الجمعية على الاستمرار كمؤسسة مستمرة.

• تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للبيانات المالية بما فيها الإفصاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

تقرير حول الأمور القانونية والتنظيمية الأخرى:

رأينا إن الجمعية تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية تتفق معها، وأنه لم يرد إلى عملنا وقوع أي مخالفات خلال السنة لقانون الجمعيات أو أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للجمعية - بصورة ذات تأثير مادي على أعمال الجمعية أو المركز المالي.

الريادة للمحاسبة والتدقيق

والاستشارات المالية

إند محمد سعيد العرايد

(2017/36)

غزة - فلسطين

تاريخ التقرير 2025/04/01

جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية

فلسطين - خانيوس

بيان المركز المالي كما في 2023-12-31 بيان (أ)

[شيكل إسرائيلي]

2022	2023	إيضاح	البيان
<u>الأصول</u>			
<u>الأصول المتداولة</u>			
266,624.00	531,367.74	5	نقد في الصندوق والبنوك
14,574.00	10,400.00	6	الأرصدة المدينة
18,873.00	0.00	7	الأرصدة المدينة الأخرى
300,071.00	541,767.74		مجموع الأصول المتداولة
<u>الأصول غير متداولة</u>			
2,943,041.00	2,874,420.22	8	الأصول الثابتة بالصافي
2,943,041.00	2,874,420.22		إجمالي الأصول
3,243,112.00	3,416,187.96		إجمالي الأصول الغير متداولة
<u>الإلتزامات والموجودات</u>			
<u>الإلتزامات المتداولة</u>			
23,248.00	57,326.00	9	الأرصدة الدائنة
231,536.00	101,383.00	10	الأرصدة الدائنة الأخرى
254,784.00	158,709.00		مجموع الإلتزامات المتداولة
<u>صافي الموجودات</u>			
2,769,226.00	2,988,328.00		صافي الموجودات في بداية السنة
0.00	41,438.17	11	تعديل سنوات سابقة
219,102.00	227,712.79		التغيرات في صافي الموجودات للسنة بيان (ب)
2,988,328.00	3,257,478.96		إجمالي الموجودات
3,243,112.00	3,416,187.96		إجمالي الموجودات وحقوق الملكية



جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية

فلسطين - خانيوس

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 2023-12-31 بيان (ب)

[شيكل إسرائيلي]

2022	2023	إيضاح	البيان
<u>الإيرادات</u>			
5,753,721.00	7,758,700.98	12	إيرادات المشاريع
502,144.00	688,428.75	13	إيرادات أخرى
103,449.00	0.00	14	إيرادات سنوات سابقة
6,359,314.00	8,447,129.73		إجمالي الإيرادات
<u>المصروفات</u>			
5,828,214.00	7,678,877.14	15	مصروفات المشاريع
15,144.00	143,165.50	16	مصروفات المساجد
0.00	55,554.00	17	مصروفات دائرة شؤون الاجئين
118,375.00	261,935.52	18	مصروفات إدارية وعمومية
5,961,733.00	8,139,532.16		إجمالي المصروفات
<u>مصروفات الإهلاكات</u>			
178,479.00	79,884.78		مصروفات الإهلاكات
178,479.00	79,884.78		إجمالي الإهلاك
219,102.00	227,712.79		فائض/عجز السنة الحالية

